أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مجلة السادات للبحوث الإدارية و المالية

Sadat Journal of Administrative and Financial Research

المجلد الثاني - العدد الأول - يناير 2024
Volume 2 | Issue 1 | Jan. 2024

sjsaf.journals.ekb.eg

رئيس التحرير
أ . د/ أنور محمود النقيب

رئيس مجلس الإدارة
أ . د/ محمد صالح هاشم

الترقيم الدولي ISSN
2974-3370

الترقيم الدولي الإلكتروني Online ISSN
2974-3389

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
24426

أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية

بحث للنشر كشرط لمناقشة رسالة دكتوراه الفلسفة في اقتصاديات التجارة الخارجية

اعداد الباحث
نادى فوزي ابراهيم أحمد

مقدمة البحث:

شهدت مشاريع الإستثمار الأجنبى المباشر الجديدة فى المنطقة العربية اتجاهاً عاماً للتذبذب خلال الفترة ما بين عام 2002 وعام 2021، وارتفع عدد المشاريع من 415 مشروعاً عام 2003 إلى 862 مشروعاً عام 2021. وشهد عام 2008 الذروة من حيث كل من عدد مشاريع الإستثمار الأجنبى المباشر فى المنطقة العربية والتكلفة الإستثمارية وعدد الوظائف.(تقرير مناخ الإستثمار فى الدول العربية، 2022)

وفى هذا البحث يتم تناول أداء الإستثمار الأجنبى المباشر فى المنطقة العربية.

مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث فى التساؤل الرئيسى التالى:

ماهو واقع الإستثمار الأجنبى المباشر فى المنطقة العربية من خلال مؤشرات عدد المشاريع والتكلفة الإستثمارية ومساهمته فى الوظائف الجديدة ؟

هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى المنطقة العربية وتطورها وتقييم أدائها.

فرضية البحث:

واقع الإستثمار الأجنبى المباشر لا يزال متحيزاً للمشروعات النفطية وتأتى تلك المشروعات من دول محددة وتتجه إلى دول معينة فى المنطقة العربية.

أولاً: **مفهوم الإستثمار الأجنبى المباشر:**

يُعرَّف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب صندوق النقد الدولى 1993 بأنه استثمار دولي يقوم به كيان مقيم في اقتصاد ما في العمليات التجارية لكيان مقيم في اقتصاد مختلف بقصد إنشاء مصلحة دائمة. ووفقاً لمنظمة التجارة العالمية 1996 يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) عندما يكتسب المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأم) أصلًا في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارة هذا الأصل. ويعرف صندوق النقد الدولى الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى المؤسسات على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة، وبذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها.(Patricia Lindelwa Makoni, 2015)

وفقًا للبنك الدولي 2004، الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار الأجنبي الذي ينشئ مصلحة دائمة أو سيطرة إدارية فعالة ونشطة على مؤسسة. وعرَّفت منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية في الميدان الاقتصادي 2008 الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه صافي تدفقات الاستثمار المضطلع به للحصول على مصلحة إدارية دائمة (10٪ أو أكثر من الأسهم التي لها حق التصويت) في شركة تمارس نشاطًا تجاريًا في أي اقتصاد آخر. يتم التركيز أيضًا على حقيقة أن عتبة 10٪ المشار إليها عادةً موصى بها لضمان الاتساق الإحصائي عبر البلدان.(Patricia Lindelwa Makoni, 2015)

ثانياً: نظريات الإستثمار الأجنبى المباشر:

رغم حقيقة أن العديد من الباحثين حاولوا شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن القول أن هناك نظرية عامة مقبولة. ولكن وفقًا لـ (Kindleberger, 1969) يتفق الجميع على نقطة واحدة أنه في عالم يتسم بالمنافسة الكاملة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يعد موجودًا. وبالتالي إذا كانت الأسواق تعمل بشكل فعال ولا توجد حواجز من حيث التجارة أو المنافسة فإن التجارة الدولية هي الطريقة الوحيدة للمشاركة في السوق الدولية. يجب أن يكون هناك شكل من أشكال التشويه الذي يحدد تحقيق الاستثمار المباشر وكان Hymer أول من لاحظ ذلك.(Vintila Denisia, 2010)

يمكن تصنيف نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلى:

1/2 نظرية دورة الإنتاج التي طورها فيرنون في عام 1966 لشرح أنواع نظرية دورة الإنتاج لفيرنون **Production Cycle Theory of Vernon:** تم استمعينة من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي قامت به الشركات الأمريكية في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية في الصناعة التحويلية. يعتقد فيرنون أن هناك أربعة مراحل لدورة الإنتاج: الابتكار والنمو والنضج والانحدار. ففي المرحلة الأولى للإنتاج تبتكر الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية منتجات مبتكرة جديدة للاستهلاك المحلي وتصدر الفائض للأسواق الخارجية. بعد الحرب العالمية الثانية، زاد الطلب في أوروبا على المنتجات المصنعة مثل تلك المنتجة في الولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا بدأت الشركات الأمريكية في التصدير مستفيدة من التكنولوجيا على المنافسين الدوليين. إذا كان للمصنعين في المرحلة الأولى من دورة الإنتاج ميزة من خلال امتلاك تقنيات جديدة، حيث يطور المنتج أيضًا تصبح التكنولوجيا معروفة. ستعمل الشركات المصنعة على توحيد المنتج، ولكن ستكون هناك شركات تقوم بتقليده. وبالتالي بدأت الشركات الأوروبية في تقليد المنتجات الأمريكية التي تستخدمها الولايات المتحدة. اضطرت الشركات الأمريكية إلى أداء مرافق الإنتاج في الأسواق الخارجية للحفاظ على حصصها في السوق في تلك المناطق. تمكنت هذه النظرية من شرح

أنواع معينة من الاستثمارات في أوروبا الغربية التي قامت بها الشركات الأمريكية بين 1950-1970. (Vintila Denisia, 2010)

2/2 نظرية أسعار الصرف في أسواق رأس المال غير الكاملة The Theory of Exchange Rates on Imperfect Capital Markets: هذه نظرية أخرى حاولت تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر. في البداية تم تحليل مخاطر الصرف الأجنبي من منظور التجارة الدولية. قام (Itagaki ,1981) و (Cushman ,1985) بتحليل تأثير عدم اليقين كعامل من عوامل الاستثمار الأجنبي المباشر. يوضح Cushman أن زيادة سعر الصرف الحقيقي حفزت الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يقوم به الدولار الأمريكي، بينما أدى ارتفاع قيمة العملة الأجنبية إلى خفض الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي. يخلص Cushman إلى أن ارتفاع قيمة الدولار أدى إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة بنسبة 25٪.(Vintila Denisia, 2010)

وفقًا لـ (Aliber 1971) فإنه من المرجح أن تتوسع الشركات في الخارج عندما تكون قيمة عملة بلدهم مرتفعة. ووفقاً ل (Boddewyn ,1985) الذي يذكر أن هناك ثلاثة سيناريوهات تحفز الشركات على توسيع عملياتها دوليًا السيناريو الأول هو انخفاض سعر الصرف في البلد المضيف مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج في البلد المضيف والثاني سيؤدي غياب أسواق الأوراق المالية المنظمة في البلدان الأقل نموًا إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من شراء الأسهم ، وثالثًا بسبب نقص المعلومات عن الأوراق المالية.(Aidil Hasinah Abu Bakar, et al, 2022)

3/2 نظرية الإستيعاب أو الاستخدام الداخلى The Internalisation Theory: تم تطوير النظرية من قبل Buckley و Casson في عام 1976 ثم من قبل Hennart في عام 1982 و Casson في عام 1983. في البداية، تم إطلاق النظرية بواسطة Coase في عام 1937 في سياق وطني و Hymer في عام 1976 في سياق دولي. في أطروحة الدكتوراه الخاصة به، حدد Hymer اثنين من المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر. كان أحدهما هو إزالة المنافسة والآخر هو المزايا التي تمتلكها بعض الشركات في نشاط معين. يوضح Buckley و Casson اللذان أسسا النظرية أن الشركات عبر الوطنية تنظم أنشطتها الداخلية من أجل تطوير مزايا محددة والتي سيتم استغلالها بعد ذلك. أي أن تكون المزايا التكنولوجية الخاصة حكراً على المستثمر. وطور Hennart فكرة الاستيعاب من خلال تطوير نماذج بين نوعي التكامل الرأسي والأفقي.(Vintila Denisia, 2010)

4/2 النظرية الانتقائية لدانينج The Eclectic Paradigm of Dunning:

النظرية الانتقائية التي طورها Dunning هي مزيج من ثلاث نظريات مختلفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة (O–L–I): تشمل النظرية الأولى مزايا الملكية الخاصة وهي مزايا غير ملموسة مثل المزايا التكنولوجية الخاصة التي يؤدى استخدامها إلى زيادة الربح وخفض التكاليف. وهناك ثلاثة أنواع من المزايا المحددة مزايا الاحتكار في شكل امتياز الوصول إلى الأسواق من خلال ملكية الموارد الطبيعية المحدودة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية، والمزايا التكنولوجيا والمعرفة على نطاق واسع بحيث تحتوي على جميع أشكال أنشطة الابتكار، ومزايا اقتصادات كبيرة الحجم مثل اقتصاديات التعلم واقتصاديات الحجم والنطاق وزيادة الوصول إلى رأس المال المالي. أما النظرية الثانية فتشمل مزايا الموقع. يمكن تقسيم المزايا المحددة لكل دولة إلى ثلاث فئات تتكون الفوائد الاقتصادية من العوامل الكمية والنوعية والإنتاج وتكاليف النقل والاتصالات وحجم السوق وما إلى ذلك. والمزايا السياسية وتشمل السياسات الحكومية العامة والمحددة التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، والمزايا الاجتماعية التي تشمل المسافة بين الوطن والبلد الأصلي والتنوع الثقافي والموقف تجاه الغرباء ، إلخ. اما النظرية الثالثة فيستفيد المستثمر من المزايا الأولى والثانية ويجعلها حكرا له.(Vintila Denisia, 2010)

تناولت دراسة (Patricia Lindelwa Makoni, 2015) نظريات الإستثمار المباشر من خلال تقسيمها إلى نظريات اقتصاد كلى تشمل نظرية أسواق رأس المال أو سعر الصرف ونظرية الموقع ونظرية اللياقة المؤسسية للدولة، أما نظريات الاقتصاد الجزئى فركزت على النظرية الإنتقائية.

ثالثاً: أداء مشاريع الإستثمار الأجنبى المباشر فى المنطقة العربية:

شهدت مشاريع الإستثمار الأجنبى المباشر الجديدة فى المنطقة العربية اتجاهاً عاماً للتذبذب خلال الفترة ما بين عام 2002 وعام 2021، وارتفع عدد المشاريع من 415 مشروعاً عام 2003 إلى 862 مشروعاً عام 2021. وشهد عام 2008 الذروة من حيث كل من عدد مشاريع الإستثمار الأجنبى المباشر فى المنطقة العربية والتكلفة الإستثمارية وعدد الوظائف، بعدد 1171 مشروعاً وبتكلفة زادت عن 168 مليار دولار وعدد وظائف اقترب من 265 الف وظيفة.(تقرير مناخ الإستثمار فى الدول العربية، 2022)

وعلى صعيد نهاية الفترة وهو عام 2021 وهو ما تركز عليه الدراسة شهدت مشاريع الإستثمار الأجنبى المباشر الجديدة فى المنطقة العربية ارتفاعاً ملحوظاً تزامناً مع التعافى الذى شهده الإقتصاد العالمى نتيجة عودة النشاط الإقتصادى فى القطاعات الإنتاجية والخدمية فى العديد من الدول بعد فترة

الإغلاق لإحتواء جائحة كوفيد 19 مما ساعد على تحسين جميع المؤشرات على النحو التالى: (تقرير مناخ الإستثمار فى الدول العربية، 2022)

- ارتفع عدد المشاريع الأجنبية الجديدة فى المنطقة العربية بمعدل 37% إلى 862 مشروعاً عام 2021، لتمثل 6.4% من مجمل المشاريع الجديدة فى العالم.
- ارتفعت التكلفة الإستثمارية لمشاريع الإستثمار الأجنبى المباشر الجديدة فى المنطقة العربية بمعدل 1% إلى 32.8 مليار دولار(تمثل نحو 5.2% من تكلفة المشاريع الجديدة فى العالم)، فى حين تراجع متوسط التكلفة الإستثمارية للمشروع بنسبة 27% ليصل إلى 38 مليون دولار عام 2021 مقارنة مع 52 مليون دولار عام 2020.
- وفرت المشاريع الجديدة لعام 2021 أكثر من 75 ألف وظيفة (تمثل 4.5% من الإجمالى العالمى) بمتوسط 87 وظيفة للمشروع، وبتراجع 5% مقارنة بنحو 92 وظيفة عام 2020.

رابعاً: أهم الأقاليم المستثمرة فى المنطقة العربية لعام 2021:

تعتبر أوروبا الغربية فى المقدمة كأهم منطقة مستثمرة فى المنطقة العربية بعدد 342 مشروعاً تمثل 39.7% من اجمالى المشاريع الجديدة فى المنطقة لعام 2021. وتم تنفيذ تلك المشاريع من خلال 283 شركة بتكلفة استثمارية تقديرية نحو 12.6 مليار دولار بحصة 38.4% من الإجمالى، وفرت تلك المشاريع نحو 31.9 الف فرصة عمل جديدة بحصة 42.3% من الإجمالى. (تقرير مناخ الإستثمار فى الدول العربية، 2022)

وتمثل منطقة آسيا والمحيط الهادئ ثانى أهم مصدر للمشاريع فى المنطقة العربية بحصة 20.9% من حيث العدد و22.8% على صعيد التكلفة الإستثمارية. وحلت منطقة أمريكا الشمالية فى المرتبة الثالثة حيث ساهمت بنحو 18.8% من حيث اجمالى عدد المشاريع بتكلفة استثمارية زادت عن 15% من الإجمالى ووفرت 17.3% من فرص العمل الجديدة. (تقرير مناخ الإستثمار فى الدول العربية، 2022)

حلت منطقة الشرق الأوسط فى المرتبة الرابعة بعدد 133 مشروعاً تمثل 15.4% من اجمالى المشاريع الجديدة لعام 2021 وتم تنفيذ تلك المشاريع من خلال 97 شركة وبتكلفة استثمارية بلغت نحو 6.3 مليار دولار بحصة 19.1% من الإجمالى. وفرت تلك المشاريع ما يزيد على 10 آلاف وظيفة جديدة بحصة 14.5% من الإجمالى. (تقرير مناخ الإستثمار فى الدول العربية، 2022)

تصدرت منطقة الشرق الأوسط المرتبة الأولى من حيث متوسط التكلفة الإستثمارية للمشروع فى المنطقة العربية وبلغت 47.1 مليون دولار فى حين حلت منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبى فى المقدمة

من حيث متوسط عدد الوظائف للمشروع الواحد (265 وظيفة للمشروع) (تقرير مناخ الإستثمار فى الدول العربية، 2022)

خامساً: أهم الدول المستثمرة فى المنطقة العربية لعام 2021:

استحوذت الدول العشر الأولى فى كل مؤشر، من اجمالى 66 دولة استثمرت فى المنطقة عام 2021، على نحو 69% من المشاريع الجديدة المنفذة، و78% من التكلفة الرأسمالية، و70% من مجمل الوظائف الجديدة التى وفرتها تلك المشاريع خلال عام 2021. تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قائمة أهم الدول المصدرة للمشاريع الجديدة إلى المنطقة العربية وفق مؤشرى عدد المشاريع وعدد الوظائف حيث نفذت من خلال 117 شركة 149 مشروعاً تمثل 17.3% من اجمالى عدد المشاريع بتكلفة بلغت نحو 4.9 مليار دولار تمثل 14.9% من الإجمالى. وقد وفرت تلك المشاريع ما يزيد عن 12 الف وظيفة بما يمثل 16.4% من الإجمالى. (تقرير مناخ الإستثمار فى الدول العربية، 2022)

حلت المملكة المتحدة فى المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع بحصة 12.6% من مجمل المشاريع المنفذة فى المنطقة. فيما حلت فى المرتبة الثالثة فى مؤشر الوظائف الجديدة بحصة 10.3%. وجاءت فى المرتبة الرابعة فى مؤشر التكلفة الإستثمارية بحصة 7.5%. وفى مؤشر التكلفة الإستثمارية جاءت الإمارات فى المرتبة الأولى بحصة بلغت 15% متفوقة على الولايات المتحدة بفارق بسيط (14.9%)، وحلت الإمارات فى المرتبة الرابعة على صعيد مؤشرى عدد المشاريع وعدد الوظائف بحصص بلغت 6.4% و 8.1% على التوالى. (تقرير مناخ الإستثمار فى الدول العربية، 2022)

وجاءت لبنان ضمن قائمة أهم 10 دول مستثمرة فى المنطقة وفقاً لكل من عدد المشاريع وعدد الوظائف بحصص 2.1% و2.2% على التوالى، والدول العشر بالترتيب وفقاً لعدد المشروعات هى الولايات المتحدة الأمريكية ثم المملكة المتحدة ثم الهند ثم الإمارات ثم سويسرا ثم ألمانيا ثم فرنسا ثم اسبانيا ثم اليابان ثم لبنان. والدول العشر بالترتيب وفقاً للتكلفة الإستثمارية هى الإمارات ثم الولايات المتحدة ثم الهند ثم المملكة المتحدة ثم المانيا ثم فرنسا ثم قبرص ثم اسبانيا ثم الصين ثم اليابان. أما ترتيب الدول العشر وفق مؤشر عدد الوظائف الجديدة فهى الولايات المتحدة ثم الهند ثم المملكة المتحدة ثم الامارات ثم فرنسا ثم سويسرا ثم اليابان ثم اسبانيا ثم قبرص ثم لبنان. (تقرير مناخ الإستثمار فى الدول العربية، 2022)

سادساً: أهم الشركات المستثمرة فى المنطقة العربية لعام 2021:

ارتفع عدد الشركات المستثمرة فى المنطقة بمعدل 30.4% من 542 شركة عام 2020 إلى 707 عام 2021، وتركز عمل 93% من الشركات الأجنبية فى الإمارات والسعودية وقطر ومصر خلال عام 2021. استحوذت الشركات العشر الأولى فى كل مؤشر على نحو 9% من عدد المشاريع الجديدة

المنفذة و39% من التكلفة الرأسمالية و31% من الوظائف الجديدة. حلت المجموعة الدولية لأماكن العمل (ريجس) السويسرية International Workplace Group (Regus) العاملة فى قطاع العقارات والمتخصصة فى توفير أماكن لعمل الشركات كمقرات حقيقية أو افتراضية فى المركز الأول كأكبر مؤسس للمشاريع الجديدة فى المنطقة العربية خلال عام 2021 بحوالى 14 مشروع تمثل نسبة 1.6% من عدد المشاريع فى المنطقة. تلتها أمازون Amazon الأمريكية العاملة فى قطاع المنتجات الإستهلاكية حيث نفذت 11 مشروعاً بتكلفة استثمارية بلغت 747 مليون دولار وفرت ما يقرب من 4 آلاف وظيفة جديدة. (تقرير مناخ الإستثمار فى الدول العربية، 2022)

جاءت شركة StartechEUS اللبنانية ثالث أكبر مستثمر فى المنطقة العربية من حيث عدد المشاريع (9 مشاريع) وهو العدد نفسه لشركة فنادق Steigenberger الألمانية حيث جاءت فى المرتبة الرابعة ثم شركة Imarticus Learning بعدد 7 مشاريع ثم شركة Global Markets بعدد 6 مشاريع ثم شركة Assistant Realty بعدد 5 مشاريع ثم شركة WebEngage بعدد 5 مشاريع ثم شركة 500 Global (500 Startups) بعدد 4 مشاريع ثم شركة Amazon Web Services (AWS) بعدد 4 مشاريع. (تقرير مناخ الإستثمار فى الدول العربية، 2022)

تصدرت مجموعة ACME الهندية العاملة فى قطاع الصناعات الكيميائية المرتبة الأولى من حيث مؤشر التكلفة الإستثمارية لمشاريع الإستثمار الأجنبى فى المنطقة العربية خلال عام 2021 بقيمة بلغت 3.5 مليار دولار تمثل نحو 10.7% من الإجمالى. تلتها شركة Engie (GDF SUEZ) (GAZ de France) غاز فرنسا بقيمة 1.52 مليار دولار تمثل 4.6% من الإجمالى، ثم شركة Reportage Proporties الإماراتية العاملة فى مجال العقارات بتكلفة بلغت 1.51 مليار دولار تمثل أيضاً 4.6% من الإجمالى. ثم شركة فنادق Steigenberger الألمانية، ثم شركة Gulf Development International (GDI) ثم شركة Acciona ثم شركة Colonial chemical ثم شركة Amazon ثم شركة Metito ثم مجموعة Vonder group. (تقرير مناخ الإستثمار فى الدول العربية، 2022)

سابعاً: أهم المشاريع الإستثمارية فى المنطقة العربية لعام 2021:

تصدر قطاع الطاقة المتجددة المرتبة الأولى من حيث مؤشر التكلفة الإستثمارية لأهم المشاريع العشرة فى المنطقة العربية خلال عام 2021 وذلك من خلال مشروعين فى كل من سلطنة عمان والإمارات. وحل قطاع العقارات فى المرتبة الثانية مستحوذاً على 3 مشاريع ثم قطاع خدمات الأعمال الذى استحوذ على 3 مشاريع أيضاً. وفيما يلى أهم المشاريع مرتبة حسب التكلفة الإستثمارية: (تقرير مناخ الإستثمار فى الدول العربية، 2022)

- مصنع الهيدروجين والآمونيا فى مدينة الدقم بسلطنة عمان: أعلنت شركة ACME الهندية للطاقة فى مارس 2021عن عزمها انشاء مصنع للهيدروجين والأمونيا الخضراء فى مدينة الدقم العمانية بتكلفة 3.5 مليار دولار، حيث من المتوقع أن ينتج المصنع سنوياً ما يقرب من 0.9 مليون طن من الهيدروجين لتصديره إلى الأسواق العالمية، ومن المتوقع أن يوفر نحو 3000 فرصة عمل.
- مشروع مونتى نابليون السكنى بالقاهرة الجديدة: أعلنت شركة Reportage العقارية الإماراتية فى يونيو 2021 عن عزمها انشاء المشروع بتكلفة قدرها 1.5 مليار دولار والذى يوفر نحو 5500 وحدة سكنية.
- مصنع معدات معيارية فى مدينة نيوم السعودية: أعلنت شركة Gulf Development International (GDI) ومقرها المملكة المتحدة فى يونيو 2021 عن عزمها استثمار مليار دولار فى مدينة نيوم بمنطقة تبوك السعودية فى قطاع العقارات لإنشاء مصنع معدات معيارية والذى سيوفر نحو 2200 فرصة عمل.
- مصنع الكيماويات فى مدينة الدمام: أعلنت شركة Colonial chemical فى يناير 2021 عن عزمها انشاء مصنع للكيماويات فى مدينة الدمام بتكلفة استثمارية 895 مليون دولار. ويستهدف المشروع توفير مجموعة متنوعة عالية التقنية من المواد الكيميائية ومن المتوقع أن يوفر المشروع نحو 269 فرصة عمل.
- محطة تحلية مياه البحر بالمدينة المنورة بالسعودية: أعلنت شركة Engie (GDF SUEZ) (GAZ de France) غاز فرنسا المتخصصة فى الغاز الطبيعى والكهرباء فى مارس 2021 عن عزمها استثمار نحو 826.7 مليون دولار لإنشاء محطة لتحلية مياه البحر فى المدينة المنورة على أن يوفر المشروع نحو 860 فرصة عمل.

ثامناً: أهم الدول العربية المستقبلة للمشاريع لعام 2021:

استمر التركز الجغرافى لمشاريع الإستثمار الأجنبى المباشر فى المنطقة العربية خلال عام 2021 فى عدد محدود من الدول بمختلف المؤشرات سواء العدد أو التكلفة الإستثمارية أو الوظائف الجديدة. استحوذت الدول الخمس الأولى فى كل المؤشرات والتى ضمت كلاً من الإمارات والسعودية وقطر ومصر والمغرب على ما يقرب من 90% من عدد المشاريع و74% من التكلفة الإستثمارية و84% من الوظائف الجديدة. (تقرير مناخ الإستثمار فى الدول العربية، 2022)

واصلت الإمارات تصدرها دول المنطقة كأكبر مستقبل للمشاريع من حيث العدد بعدد 455 مشروعاً مثلت 52.8% من مجمل المشاريع الجديدة فى المنطقة. كما حلت الأولى من حيث الوظائف المستحدثة بما يقرب من 21 الف وظيفة وبحصة 27.8% من الإجمالى. فى حين حلت كثانى أكبر مستقبل للمشاريع من حيث التكلفة بقيمة 6.6 مليار دولار وبحصة 20% من الإجمالى. تصدرت السعودية الدول العربية كأكبر مستقبل للمشاريع من حيث التكلفة الإستثمارية بقيمة 9.3 مليار دولار مثلت 28.2% من اجمالى تكلفة المشاريع فى المنطقة، فى حين حلت فى المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع بعدد 126 مشروعاً تمثل 14.6% من الإجمالى، وفرت أكثر من 17 الف فرصة عمل جديدة. (تقرير مناخ الإستثمار فى الدول العربية، 2022)

حلت قطر فى المركز الثالث كأكبر مستقبل للمشاريع من حيث العدد بعدد 82 مشروعاً تمثل 9.5% من الإجمالى، بلغت تكلفتها الإستثمارية 1.12 مليار دولار وفرت ما يزيد عن 4 آلاف وظيفة جديدة. وعلى صعيد مؤشر التكلفة حلت مصر المركز الثالث باستقبالها نحو 5.4 مليار دولار مثلت 16.4% من الإجمالى من خلال 58 مشروع نفذتها 50 شركة أجنبية وساهمت فى توفير ما يزيد على 9 آلاف وظيفة جديدة. واستحوذت سلطنة عمان على المركز الرابع عربيا من حيث مؤشر التكلفة الإستثمارية التى بلغت 4.5 مليار دولار، لكن بلغت المركز السابع فى مؤشر عدد المشاريع بعدد 20 مشروع والمركز الخامس من حيث عدد الوظائف الجديدة. (تقرير مناخ الإستثمار فى الدول العربية، 2022)

تاسعاً: أهم القطاعات المستقبلة للمشاريع لعام 2021:

توزعت القطاعات المستقبلة لمشاريع الإستثمار الأجنبى المباشر فى الدول العربية لعام 2021 على 33 قطاعاً، واستحوذت القطاعات الخمسة الأولى على 64% من اجمالى عدد المشاريع. وتصدر قطاع خدمات الأعمال من حيث عدد المشاريع واستحوذ على 200 مشروع بحصة 23.2% من مجمل المشاريع وتم تنفيذها من خلال 158 شركة بتكلفة بلغت نحو 4.8 مليار دولار وفرت ما يزيد عن 11.3 الف وظيفة جديدة. (تقرير مناخ الإستثمار فى الدول العربية، 2022)

جاء قطاع البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات فى المرتبة الثانية بعدد 180 مشروع وبحصة 20.9% من مجمل المشاريع وتكلفة اجمالية قدرت بنحو 1.3 مليار دولار وفرت ما يقرب من 6 آلاف وظيفة جديدة خلال العام. ثم جاء قطاع الخدمات المالية فى المرتبة الثالثة ثم قطاع النقل والتخزين فى المرتبة الرابعة ثم قطاع الإتصالات فى المرتبة الخامسة. (تقرير مناخ الإستثمار فى الدول العربية، 2022)

على صعيد مؤشر التكلفة الإستثمارية تصدر قطاع الصناعات الكيميائية المقدمة بين 33 قطاعاً بتكلفة استثمارية بلغت 5.5 مليار دولار بحصة 16.7%، وحل قطاع خدمات الأعمال فى المرتبة الثانية من حيث التكلفة بحصة 14.6%، ثم قطاع العقارات بحصة 12.8% من الإجمالى ثم قطاع الطاقة المتجددة ثم قطاع النقل والتخزين. وعلى صعيد مؤشر عدد الوظائف الجديدة تركز ما يزيد على 37 الف وظيفة فى 5 قطاعات هى خدمات الأعمال بعدد 11.3 الف وظيفة، والمنتجات الإستهلاكية بعدد 7.5 الف وظيفة، والعقارات 7.3 الف، والنقل والتخزين بعدد 5.8 الف، ثم البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات بعدد 5.7 الف وظيفة جديدة. (تقرير مناخ الإستثمار فى الدول العربية، 2022)

وفقاً لمؤشر متوسط التكلفة الإستثمارية جاء قطاع الصناعات الكيميائية بأضخم متوسط تكلفة استثمارية للمشروع خلال عام 2021 بقيمة 342 مليون دولار لكل مشروع، تلاه قطاع الطاقة المتجددة بمتوسط بلغ 282 مليون دولار للمشروع. ساهم قطاع المنتجات الإستهلاكية بأكبر متوسط عدد وظائف للمشروع خلال عام 2021، بمتوسط 313 وظيفة للمشروع، تلاه قطاع الصناعات الكيميائية بمتوسط 293 وظيفة للمشروع ثم قطاع العقارات بمتوسط 196 وظيفة للمشروع ثم قطاع الفنادق والسياحة بمتوسط 192 وظيفة للمشروع. (تقرير مناخ الإستثمار فى الدول العربية، 2022)

نتائج البحث

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- شهدت مشاريع الإستثمار الأجنبى المباشر الجديدة فى المنطقة العربية اتجاهاً عاماً للتذبذب خلال الفترة ما بين عام 2002 وعام 2021، وارتفع عدد المشاريع من 415 مشروعاً عام 2003 إلى 862 مشروعاً عام 2021. وشهد عام 2008 الذروة من حيث كل من عدد مشاريع الإستثمار الأجنبى المباشر فى المنطقة العربية والتكلفة الإستثمارية وعدد الوظائف، بعدد 1171 مشروعاً وبتكلفة زادت عن 168 مليار دولار وعدد وظائف اقترب من 265 الف وظيفة.
- تعتبر أوروبا الغربية فى المقدمة كأهم منطقة مستثمرة فى المنطقة العربية بعدد 342 مشروعاً تمثل 39.7% من اجمالى المشاريع الجديدة فى المنطقة لعام 2021.
- تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قائمة أهم الدول المصدرة للمشاريع الجديدة إلى المنطقة العربية وفق مؤشرى عدد المشاريع وعدد الوظائف حيث نفذت من خلال 117 شركة 149 مشروعاً تمثل 17.3% من اجمالى عدد المشاريع بتكلفة بلغت نحو 4.9 مليار دولار تمثل 14.9% من الإجمالى
- ارتفع عدد الشركات المستثمرة فى المنطقة بمعدل 30.4% من 542 شركة عام 2020 إلى 707 عام 2021، وتركز عمل 93% من الشركات الأجنبية فى الإمارات والسعودية وقطر ومصر خلال عام 2021.
- تصدر قطاع الطاقة المتجددة المرتبة الأولى من حيث مؤشر التكلفة الإستثمارية لأهم المشاريع العشرة فى المنطقة العربية خلال عام 2021 وذلك من خلال مشروعين فى كل من سلطنة عمان والإمارات.
- استحوذت الدول الخمس الأولى فى كل المؤشرات والتى ضمت كلاً من الإمارات والسعودية وقطر ومصر والمغرب على ما يقرب من 90% من عدد المشاريع و74% من التكلفة الإستثمارية و84% من الوظائف الجديدة.

التوصيات:

ضرورة تشجيع وتحفيز الإستثمار الأجنبى المباشر فى القطاعات غير النفطية وتنويع مصادره وتوجيهه إلى انتاج السلع التى تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية. وضرورة التكامل والتنسيق بين سياسات التجارة وسياسات الاستثمار.

قائمة المراجع باللغة العربية

- زين العابدين على، سمير. (2019)، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنشيط الصادرات غير البترولية- دراسة قياسية للحالة المصرية 1975-2015"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- نورة، زيان. (2019)، "أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980 -2015"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.
- صندوق النقد العربى. (2022)، **التقرير الإقتصادى العربى الموحد**، أبو ظبى، دولة الإمارات العربية المتحدة.

قائمة المراجع باللغة الإنجليزية

- Vintila Denisia, 2010, "Foreign Direct Investment Theories: An Overview of the Main FDI Theories", **European Journal of Interdisciplinary,** Studies, Volume 2, Issue 2.
- Patricia Lindelwa Makoni, (2015), "an extensive exploration of theories of foreign direct investment", **Risk governance & control: financial markets & institutions**, Volume 5, Issue 2.
- Aidil Hasinah Abu Bakar, Punitha Sinnappan, Farah Akmar Anor Salim, Poh-Chuin Teo, (2022), "Factors Influencing Foreign Direct Investment (FDI) Location Selection: A Review of the Literature", **International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences**, Vol. 12, No. 7.
- Aidil Hasinah Abu Bakar, Punitha Sinnappan, Farah Akmar Anor Salim, Poh-Chuin Teo, (2022), "Factors Influencing Foreign Direct Investment (FDI) Location Selection: A Review of the Literature", **International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences**, Vol. 12, No. 7.